

6 December 2011
Arabic
Original: Russian

المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، ٥-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ١٠ من جدول الأعمال
استعراض سير العمل بالاتفاقية
على النحو المنصوص عليه في مادتها الثانية عشرة

إعلان وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن
الجماعي بمناسبة المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية
حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)
والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

ورقة مقدمة من بيلاروس باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي

١- نؤكد من جديد دعمنا الراسخ لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة
البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الاتفاقية التي تحتل مكان
الصدارة من بين الصكوك الدولية المتعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار التي تحظر
فئات بكاملها من أسلحة الدمار الشامل.

٢- وسعياً وراء تحقيق عالم أكثر أمناً واستقراراً، نؤكد مرة أخرى تعهدنا بالاحترام
الكامل لجميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وأولها الالتزام، مهما كانت الأحوال
أبداً، بعدم استحداث هذه الأسلحة، أو إنتاجها أو تكديسها، أو حيازتها بأي طريقة أخرى،
أو الاحتفاظ بها ولا بالعوامل البيولوجية أو التكسينية الموجهة لأغراض عدائية.

٣- ونأمل أن نتوصل في المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في الاتفاقية إلى
وضع خطوات كفيلة بتعزيز فعالية حقيقية لنظام الاتفاقية والاتفاق على مجموعة من التدابير
الملموسة لتطبيق هذا النظام.

٤- ونعتقد أن من شأن تطبيق قرارات المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية، ومنها عقد اجتماعات سنوية بين الدورات بمشاركة خبراء، أن يشكل أساساً لوضع وثيقة ختامية متوازنة وموضوعية للمؤتمر السابع.

٥- ونرى أن تحقيق عالمية الاتفاقية فيما يخص الأسلحة البيولوجية بالنسبة إلى الدول الأطراف هو أحد الأهداف ذات الأولوية التي يتعين تحقيقها. وإننا لمقتنعون بأهمية العمل المتسق والمهادف بغية إشراك جميع الدول في الاتفاقية بدون استثناء. لذا نوجه نداء إلى جميع الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية بعد لكي تصبح كذلك في أقرب وقت ممكن.

٦- ونحن على يقين أن إجراء تحليل موضوعي معمق للمشاكل التي حدثت في مجال الأمن البيولوجي أمر ضروري وأن تطور البيولوجيا حالياً، وما ينطوي عليه هذا التطور من تهديدات ومخاطر، من أهم الأسباب الداعية إلى وضع آلية فعالة للتحقق من احترام أحكام الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نطلق من مبدأ أن وضع آلية ملزمة قانوناً للتحقق من احترام الاتفاقية هو أفضل سبيل فعال لتدعيم نظام حظر الأسلحة البيولوجية أو التوكسينية ولبناء الثقة لدى جميع الدول الأطراف فيما يخص احترام الاتفاقية. ونرى أن من المهم متابعة بحث هذه المسألة في أثناء فترة ما بين الدورات ٢٠١٢-٢٠١٥.

٧- ونرى في تدابير بناء الثقة وسيلة مهمة لضمان شفافية الأنشطة البيولوجية. ويبدو لنا من المعقول متابعة المناقشات، في فترة ما بين الدورات المقبلة، بشأن التحسين التدريجي لتدابير الثقة، بشقيها الكمي والكيفي، لا سيما في سياق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الأخيرة.

٨- ولدينا اعتقاد راسخ بأن اعتماد كل دولة طرف لتدابير داخلية كاملة وعامة من دون تأخر بهدف تطبيق الاتفاقية لا يمكن إلا أن يزيد من تعزيز دور الاتفاقية بوصفها صكاً مهماً لترع السلاح المتعدد الأطراف وأن يساهم في توسيع نطاق التعاون الدولي للأغراض السلمية، على نحو ما نصت عليه المادة العاشرة من الاتفاقية.

٩- ونظراً إلى ما تعرفه علوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية من تطور سريع، نرى من الضروري أن نهتم أكثر بالآثار التي قد تترتب على التطور العلمي والتقني في نظام الاتفاقية. وقد يكون من المفيد أيضاً أن تُدرس عن كثب التدابير التي يمكن اتخاذها بهدف تحسين آليات التشاور والتحقيق المنصوص عليها في المادة الخامسة والمادة السادسة، على التوالي.

١٠- ونؤيد الجهود التي يبذلها رئيس المؤتمر الاستعراضي السفير فان دين ليسل، لكي تكون أعمال المؤتمر موضوعية وتؤدي إلى نتائج هامة.

١١- ونحن على استعداد للعمل البناء مع جميع الدول المشاركة في المؤتمر من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية التي يبحثها المؤتمر وتعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف الاستفادة أقصى ما يمكن مما تتيحه الاتفاقية، سعياً لما فيه خير الإنسانية.